

اقتصاد

فوق الطاولة

وزارة الذكريات!

علي محمود هاشم

لم تقدم الورشة جديداً، فبرغم استنساخ التنظير اللافت في دقته الخطابيات التي تليث مرة فأخرى خلال عقدين كاملين من الزمن، إلا أنه لا يمكن نكران بعض التجدد «الواضح» في أسماء الوزراء والمسؤولين، المديرين والمستشارين، وحتى الحضور. إنها موجتنا الثانية من تاريخ الحكومة الإلكترونية.

مر وقت طويل بالفعل، «مدالات» ورشة عمل «الحكومة الإلكترونية». التنسيق والتكامل، التي أقامتها وزارة الاتصالات قبل أيام، أشارت لواجب الذكريات عن تلك الأيام الغابرة التي استمعنا فيها مثل هذه الخطابات: سنشكل لجنة وطنية للتشغيل قريباً.. سننتهي من تعزيز البنى التحتية قريباً أيضاً، وسندرب العاملين في وزارات الدولة، وسنتطلع على تجارب الدول المتقدمة، نحتاج إلى تكاتف مؤسساتي، وتمويل كبير، ولتطبيق العتلة الحكومية.

عينتنا المكررة هذه عن مطلع الألفية الجديدة، تعود في جذورها النظرية لنهاية القرن الماضي، كآ حينها ورواداً في تبني المبادرات على مستوى النقلة، إلا أن مشروعنا لـ«الف ميل» الحكومة الإلكترونية طالما استمسك بخطوة أولى للأمام، قبل أن يتكفل البعد الرابع للزمن بإعادتها للصفحة لتبدأ بعد عقد خطواتنا الأولى مجدداً، لكن بأرجل جديدة، وهكذا.. طوبى لمن لا يتغير ولا يغير..

لمن لا يفعل شيئاً، طوبى للعلة الذاتية! يمكن للمرء نعت الورشة بما يريد، فعلى الصعيد النظري، يسهل اتهامها بإثارة الحنق إزاء وزارة الاتصالات، هذا الكيان الذي يرتكز عمله بشكل رئيس على توفير الأعددة اللازمة لترميز أحد أبرز نوافذ التواصل المعرفي بين السوريين والتاريخ الراهن المتسارع عالمياً، تبدو محصنة بشكل غريب ضد مخاوف تصاعد المقارنات بين سوء الخدمة العامة، على طرفي الخط!

فوفق بياناتها، يتوافر لدينا اليوم نسب اختراق كبيرة في الوصول السريع للشبكة عبر الاتصالات الثابتة والمتنقلة، قد يقرب من الـ ٥٠ بالمئة، هذا الأمر مدعاة لفخر المرجعيات الفنية في القطاع أمام المواطن، إلا أنه ينقلب مثيراً للشفقة حيال المناقشات المستفيضة التي يخوضها مسؤولوه منذ سنوات حول أهمية الخدمة الإلكترونية، له وللمصلحة العامة!

في المقابل، تستدعي رؤية النصف المألن النظر إلى ما وراء الورشة، حيث العديد من الاختراقات التي تم تحقيقها في ميدان الرقمنة بغض النظر عن وسائطها وانتشارها، بعضها مصري، والآخر أبعد قليلاً كما هي حال مراكز خدمة المواطن، وبشكل جزئي البطاقات الذكية لدعم المحروقات.. حسناً أن بعضنا لم ينتظر «تنسيق وتكامل» جماعة بوزارة الحكومة الإلكترونية، وإلا لكانت جميعاً «تسير» اليوم وفق ساعة الاتصالات المستسلمة لأعطالها.

«ورشة التكامل» الأخيرة يمكن عدّها أيضاً ضمن النصف المألن، إذا ما تم التعاطي معها كتنشيط طارئ لإصلاح الأعطال التي كرسها الزمن، إلا أن في تفاصيلها ما يثير الريبة مجدداً، فمثلاً، وبشكل متعاكس، تم الإفصاح عن أننا لا نزال نفتقر إلى نظام «ترقيم المؤسسات الحكومية»، هذا الترتيب أمر غير تفصيلي في البنيان الإلكتروني تبعاً للتعدد الشديد في هيكلتها ومستلزمات الحكومة والمتطلبات القانونية والمالية لخدماتها، وبغياها تتحول البيانات التي يتم الاحتفاء بوضعها على بوابة الحكومة الإلكترونية، إلى لا شيء.. مجرد كتيب ورقي تم توطينه عبر وسيط إلكتروني.

ولأن الترتيب هو «الف باء» الحكومة الإلكترونية، وهو الجهد الذاتي الذي يستند للحكومة وحدها إنجازها داخلياً دون ورشات أو تعاقدات خارجية.. فلربما يجدر بالاتصالات إقامة معسكرات حكومية داخلية قبيل اعتلاء شرفتها للإطلال على الجماهير.. دون ذلك، فكل الخطابات الجانية عن «بوابة» أو «حكومة» أو «تنسيق وتكامل» لهي مجرد وهن لعزيمتنا الإلكترونية!

لن تكون ورشتنا عن «التكامل والتنسيق» الأخيرة، مجرد رقم جديد بين الآلاف من شقيقتها السابقات والألحقات، وقد حان الوقت للتساؤل عن أهدافها.. هل للأمر علاقة بتسويق الفكرة جماهيرياً، أم هي «رمي» حكومي تمهيدياً؟

جماهيرياً لم يعد الجمهور السوري يطبق مزيداً من التثقيف، وربما سيحصل على درجة عالية لو تم اختياره بأهمية الخدمات ذات الشكل الإلكتروني.. لا يحتاج إلى أكثر من تدفق الخدمات إليه، وهذا أمر يحتاج إلى من يعمل عليه مهتدياً بما للخدمات الإلكترونية من قدرة أنجع على وأد الأمراض التقليدية المتلصقة بالمؤسسة الحكومية، قديمها وجديدها.

يبقى الشق الآخر ذو العلاقة بالتنسيق الحكومي، لعله أمر يجب فعله داخلياً بعيداً عن الضجيج، والورشات على وجه الخصوص، لردء لتحول التاريخ إلى مهزلة.

أعضاء غرفة الصناعة في دمشق وريفها بالتزكية ومثلها حلب باستثناء مقعد في «النسيج»

هناء غانم



مظله طلال عبد الله قلعه جي، وأديب حسني كبور.

ونظراً لتساوي عدد المرشحين المقبولين بحسب القطاعات الصناعية مع عدد المقاعد المخصصة لانتخابات مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها للدورة ٢٠١٨-٢٠٢٢ قررت اللجنة مثل القطاع الهنسي كل من هنري عضوية غرفة صناعة دمشق وريفها بفوز السادة المرشحين المذكورين بالتزكية حسب عدد المقاعد لكل قطاع صناعي في لوحة إعلانات الغرفة، وتبلغ معاون مدير الغرفة بضرورة التوقف عن الإجراءات المتعلقة بالانتخابات.

ويخصوص غرفة صناعة حلب فقد فاز بالتزكية المرشحون عن القطاعات الغذائية والكيماوية والهندسية، من دون قطاع النسيج نظراً لوجود مرشح سابع بينما المطلوب ٦ مقاعد.

وفي التفاصيل، مثل القطاع الكيميائي كل من فارس الشهابي وعبد اللطيف حميدة، في حين مثل القطاع الهنسي كل من هنري عضوية غرفة صناعة دمشق وريفها بفوز السادة المرشحين المذكورين بالتزكية حسب عدد المقاعد لكل قطاع صناعي في لوحة إعلانات الغرفة، وتبلغ معاون مدير الغرفة بضرورة التوقف عن الإجراءات المتعلقة بالانتخابات.

الوطن

حظي القطاع الزراعي بالحصة الأكبر من مناقشات مجلس الوزراء خلال جلسة أمس، وفي هذا السياق طلب المجلس من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي التوسع بحصر أضرار محصول التبغ في محافظتي اللاذقية وطرطوس وتشميل جميع المزارعين الذين تمضرت موسمهم بتعويضات صندوق التخفيف من آثار الجفاف والتوارث الطبيعية.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (الوطن، نسخة منه) فقد تمت الموافقة على إجراءات الصندوق المتعلقة بالتعويضات على المزارعين الذين تمضرت موسمهم بما فيها موسما التبغ والتفاح، حيث بلغت قيمة التعويضات نحو ٢,٧ مليار ليرة سورية منها ١,٢٥ مليار ليرة لجزراري محافظة السويداء.

كما كلف المجلس وزارات الصناعة والزراعة والاقتصاد بدراسة تشميل محصول الزيتون المتضرر بتعويضات صندوق التخفيف من آثار الجفاف، وتم التأكيد على استمرار دعم القطاع الزراعي

«الإسكان» تنوي إنفاق ٤٢ مليار ليرة في ٢٠١٩ نصفها تقريباً للسكن الاجتماعي

صالح حميدي

بلغت اعتمادات خطة المؤسسة العامة للإسكان للعام القادم (٢٠١٩) نحو ٤٢ مليار ليرة سورية، تتضمن موازنتها لمشاريع الإسكان ومشاريعها الاستثمارية، بزيادة ٩ مليارات ليرة، نسبتها ٢٧,٣ بالمئة عن اعتمادات العام الجاري حيث بلغت ٣٣ مليار ليرة.

وكانت الزيادة الأكبر في اعتمادات ٢٠١٩ من نصيب السكن الاجتماعي، حيث زادت ٥ مليارات ليرة، بنسبة ٣٥,٧ بالمئة، مسجلة ١٩ مليار ليرة، في حين زادت اعتمادات سكن الإذخار مليار ليرة، حيث بلغت قيمة اعتمادات العام ٢٠١٩ نحو ٧ مليارات ليرة، حيث تم تخصيص ١٦ مليار ليرة للموازنة الاستثمارية، بزيادة ٢٣ بالمئة عن العام الجاري إذ بلغت ١٣ مليارات.

وبحسب تقرير المؤسسة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد أنقذت المؤسسة حوالي ١,٢ مليار ليرة حتى بداية الشهر العاشر الجاري من إجمالي قيم عقود المساكن المتعاقد على تنفيذها خلال العام ٢٠١٨، تتضمن ٢٧ عقداً لبيداء ٣٥٠٠ مسكن بنسبة تنفيذ ٥ بالمئة، منها ١٨ عقداً للقطاع العام بقيمة إجمالية تبلغ ٢,٤ مليار ليرة لتنفيذ ٣٣٠٠ مسكن، أنقذت منها ٨٩٣,٢ مليون ليرة بنسبة تنفيذ ٤ بالمئة، وبلغت حصة القطاع الخاص ٩ عقود بقيمة إجمالية ١,٣ مليار ليرة لتنفيذ ٢٠٠ مسكن أنقذت منها ٣٠٦,٦ ملايين ليرة بنسبة تنفيذ ٣٢ بالمئة.

وأنقذت المؤسسة من إجمالي عقود المرافق المتعاقد على تنفيذها مبلغاً وصل إلى حوالي ١,٧ مليار ليرة، للقطاع العام، بنسبة تنفيذ ٢٣ بالمئة، يتضمن ١١ عقداً، حصة القطاع الخاص منها عقداً واحداً، بقيمة إجمالية حوالي ١٢ مليون ليرة لم ينفذ منه شيء.

على مستوى آخر وصل إنفاق المؤسسة العامة للإسكان من إجمالي قيم عقود المساكن المتعاقد على تنفيذها موقوفة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٢ ما يقارب ٣٧,٤ مليار ليرة سورية، بنسبة ٥٠ بالمئة من المخطط، تستهدف من خلال إبرام هذه العقود البالغة ٣١٥ عقداً تنفيذ ٢٧٧٥٠ مسكناً، حصة القطاع العام منها ١٢١ عقداً، بقيمة إجمالية للعقود تبلغ ٥,٤ ملياراً و١٣٢ مليون ليرة سورية، أنقذت منها حوالي ٢,٤ مليار ليرة، تتضمن تنفيذ ١٢٥٢٣ مسكناً، بنسبة تنفيذ ٤٤ بالمئة، وحصة القطاع الخاص منها ١٩٤ عقداً، بقيمة إجمالية لهذه العقود تبلغ نحو ٢٠ مليار ليرة، أنقذت منها ١٣,٣ مليار ليرة، بنسبة تنفيذ ٦٧ بالمئة.

الحكومة: ٢,٧ مليار ليرة تعويضات للمزارعين المتضررين

طرطوس يستفيد منها نحو ٨٠٠٠ مزارع. بدوره أشار وزير التعليم العالي عاطف نداف إلى أن تعديل قانون إحداث هيئة التميز والإبداع جاء نتيجة التطور الكبير الذي حدث سواء في البرامج الأكاديمية أم من خلال الأولمبياد العلمي أم مركز التميزين الأمر الذي يقضي وجود صلاحيات أكثر لإدارات البرامج حتى تحقق المطلوب منها.

من جهته لفت وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل إلى أن مجلس الوزراء ناقش اليوم ما تم إنجازه على مستوى التنمية المتوازنة بين المحافظات والمناطق المختلفة وما تم إنجازه على مستوى الخدمات الأساسية التي تحورت من الإرهاب، وما تم إنجازه في المناطق الأخرى على مستوى المشاريع التنموية التي تستهدف تطوير الواقع الاقتصادي والخدمي في المنشآت والمشاريع التي تم تنفيذها في الفترة الماضية، والتي تستهدف خلق فرص العمل وتحريك عجلة الإنتاج وتلبية حاجة السوق المحلي بغرض الاستغناء عن استيراد المنتجات المماثلة من الخارج.



وزير الزراعة والإصلاح الزراعي أحمد القادري أن من بين قيمة التعويضات الإجمالية البالغة ٢,٧ مليار ليرة تعويضات ستصرف لاحقاً للمزارعين المتضررين في محافظات ريف دمشق ودير الزور والقنيطرة، ليصل عدد المزارعين المستفيدين إلى ٣٨ ألف مزارع، موضحاً أن مبالغ التعويضات تم تحويلها إلى فروع المصارف الزراعية ليتم تسليمها مباشرة، وتشمل ٥١ مليون ليرة لجزراري محافظة اللاذقية يستفيد منها نحو ١٣ ألف مزارع، و٢٦٥ مليون ليرة لجزراري محافظة

إحداث هيئة التميز والإبداع بهدف تطوير عمل الهيئة لناحية إعادة الهيكلة وتوزيع الصلاحيات وتوحيد طبيعة العمل الممنوحة للمدرسين في المركز الوطني للتميزين.

واعتمد المجلس كلاً من النظام المالي ونظام المشتريات والمبيعات واستثمار الأصول لدى المؤسسة السورية للتجارة بما يتماشى مع توسيع نطاق عمل المؤسسة وتعزيز دورها كذراع حكومي مناس في السوق وتحقيق ريعية اقتصادية لأصول المستمرة من المؤسسة.

وفي تصريح للصحفيين عقب الجلسة بين إحداه هيئة التميز والإبداع بهدف تطوير عمل الهيئة لناحية إعادة الهيكلة وتوزيع الصلاحيات وتوحيد طبيعة العمل الممنوحة للمدرسين في المركز الوطني للتميزين.

واعتمد المجلس كلاً من النظام المالي ونظام المشتريات والمبيعات واستثمار الأصول لدى المؤسسة السورية للتجارة بما يتماشى مع توسيع نطاق عمل المؤسسة وتعزيز دورها كذراع حكومي مناس في السوق وتحقيق ريعية اقتصادية لأصول المستمرة من المؤسسة.

وفي تصريح للصحفيين عقب الجلسة بين إحداه هيئة التميز والإبداع بهدف تطوير عمل الهيئة لناحية إعادة الهيكلة وتوزيع الصلاحيات وتوحيد طبيعة العمل الممنوحة للمدرسين في المركز الوطني للتميزين.

واعتمد المجلس كلاً من النظام المالي ونظام المشتريات والمبيعات واستثمار الأصول لدى المؤسسة السورية للتجارة بما يتماشى مع توسيع نطاق عمل المؤسسة وتعزيز دورها كذراع حكومي مناس في السوق وتحقيق ريعية اقتصادية لأصول المستمرة من المؤسسة.

بكل مكوناته وتأمين ما يلزم للنهوض بهذا القطاع في جميع المناطق.

واستعرض المجلس أعمال لجان متابعة تنفيذ المشروعات الخدمية والتنموية في المحافظات، وفي هذا الاتجاه قرر المجلس استمرار الخطة الحكومية لتنفيذ هذه المشاريع وفق رؤية تحقق التنمية المتوازنة بين جميع المناطق، وتحسين واقع الخدمات فيها، والتوسع بمشاريع التنمية الزراعية والصناعية ومشاريع البنى التحتية.

وفيما يتعلق بالتشريعات، درس المجلس مشروع قانون بتعديل القانون المتضمن إحالة المخالفين إلى القضاء المختص وإتلاف الكميات المصادرة التي لم تقدر بشكل دقيق لكون عمليات الضبط تمت في جميع المحافظات، مؤكداً أن الحملة مستمرة مع ملاحظة انخفاض حالات الضبط مؤخراً بعد التشدد الذي حصل خلال الشهرين الماضيين.

وبحسب تقرير حماية المستهلك (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد بلغ عدد الضبوط العدلية المنظمة من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات كافة عدا (الرقعة وإدلب ودير الزور) ٣٦٦٦ ضبوطاً خلال شهر أيلول الماضي، أي بمعدل نحو ١٢٢ ضبوطاً في اليوم، وهي تجمع بين الضبوط العدلية المنظمة على القانون ١٤ وعددها ٢٦٤٤ ضبوطاً وأضبوط

١٢٠ مليون ليرة، والكويتية بربح ١١٠ ملايين ليرة، ثم السورية العربية بربح ١٠٧ ملايين ليرة، وأرواب بربح ٨٣ مليون ليرة، ثم أدير بربح ٨١ مليون ليرة، والثقة بربح ٧٤ مليون ليرة.

وبحسب تقرير هيئة الإشراف على التأمين (حصلت «الوطن» على نسخة منه)، انخفض الربح التشغيلي لدى معظم الشركات مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، وزادت الخسارة عن ١٠٠ بالمئة لدى كل من شركات الوطنية والإسلامية والعقيلة.

وكان أقل ربح تشغيلي لدى شركة الاتحاد التعاوني بنحو ٤ مليونا، على حين سجلت كل من شركات العقيلة والوطنية والإسلامية خسارة تشغيلية بلغت ٢٥ مليون ليرة لدى العقيلة، و١٠٠ مليون ليرة لدى الوطنية، و١٤٢ مليون ليرة لدى الإسلامية.

في سياق متصل يعمل شركات التأمين، بين التقرير عن عدد وثائق التأمين الصادرة عن شركات التأمين الخاصة بلغ ٩٠ ألف وثيقة

كشف حساب المخالفات عن أيلول

«التموين»: ٦١ تاجراً إلى القضاء وإغلاق ٢٨١ محلاً وضبط كميات كبيرة من المهربات

مخالفة للاتجار بمواد مدعومة من الدولة و٦ مخالفات للاتجار بمواد إغاثية، على حين تم ضبط ١٩ مخالفة لمواد منتهية الصلاحية، ومخالفات بدل خدمات ٢٣٣، ومخالفات المواصفات ٢٨، مخالفة متفرقة ١٢٠. وقد سجلت محافظة ريف دمشق أعلى عدد من المخالفات بـ ٥١٧ مخالفة، من ثم محافظة حماة بـ ٤١٥ مخالفة، واللاذقية ٤١٤ مخالفة، ودمشق بـ ٣٨٠ مخالفة، وطرطوس بـ ٣٠٤ مخالفات، وحلب بـ ٢٥٤ مخالفة، وحمص بـ ٢٠٢ مخالفة، ودرعا ١٠١ مخالفة، والسويداء ٢٦ مخالفة، ومن ثم في محافظة دير الزور تم ضبط ١٩ مخالفة، وأقها في القنيطرة ٧ مخالفات، والحسكة يه مخالفات.

العيبات المسحوبة وتبلغ ١٠١٩ ضبوطاً. وبحسب التقرير، فقد تم إحالة ٦١ شخصاً مخالفاً إلى القضاء المختص، كما تم إغلاق ٢٨١ فعالية تجارية، وذلك خلال الدوريات التي قام بها جهاز حماية المستهلك في المحافظات وبلغ عددها ٢٧٨٥ دورية.

وبين التقرير أنه تم تحصيل مبلغ نحو ٣٩ مليون ليرة سورية وذلك مقابل تسوية ١٥٥٨ ضبوطاً وفق المادة ٢٣ من القانون ١٤ لعام ٢٠١٥، حيث بلغ عدد مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار ١٠٢٦ مخالفة، ومخالفات الفواتير ٤٧٠ مخالفة، والامتناع عن البيع تم ضبط ١٦ مخالفة، والبيع بسعر زائد تم ضبط ١٣٧ مخالفة، ومخالفات الغش في البضاعة ٢١ مخالفة، على حين تم ضبط ٧٦

علي محمود سليمان

صريح مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن» أن شهر أيلول الماضي شهد تسجيل عدد مرتفع من الإغلاقات الفعلية التجارية والإحالة إلى القضاء المختص مقارنة مع شهر آب الذي سبقه، وذلك ضمن إطار الحملة على المواد المجهولة المصدر والمهربة.

ولفت إلى أن تشدد الوزارة في جميع الأسواق في المحافظات ساهم بضبط كميات كبيرة من المواد المجهولة المصدر والمهربة، وعلى رأسها المواد الغذائية وأدوات التجميل والأدوات الكهربائية، وتمت

عبد الهادي شباط

كشفت بيانات هيئة الإشراف على التأمين عن تحقيق شركات التأمين الخاصة ربحاً تشغيلياً نحو ٧٧١ مليون ليرة سورية في فروع التأمين كافة خلال النصف الأول من العام الجاري (٢٠١٨)، منخفضاً بنسبة ١٣ بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وحقق فرع تأمين السيارات الإلزامي الحصة الكبرى من الربح التشغيلي، بمقدار ٥٦٥ مليون ليرة، مرتفعاً بنسبة ١٨ بالمئة عن العام الماضي، وهو ما يمثل نحو ٧٣,٣ بالمئة من إجمالي الربح التشغيلي لدى الشركات، ما يعني أن القطاع الخاص يعتمد بنسبة كبيرة في أرباحه التشغيلية على التأمين الإلزامي للسيارات.

وحقق فرع تأمين السيارات الشامل أرباحاً تشغيلية بنحو ٣٥١ مليون ليرة سورية، ثم فرع تأمين النقل تشغيلي ٩٤ مليوناً بانخفاض ٢٢ بالمئة، يليه فرع الحوادث العامة بربح ٧٧ مليون ليرة، والحريق بنحو ٦٣ مليون ليرة، ثم تأمينات الحياة بربح ٤٧ مليون ليرة.

في المقابل سجل فرع التأمين الصحي خسارة تشغيلية بنحو ٤٤٩ مليون ليرة سورية خلال النصف الأول ٢٠١٨، بانخفاض نسبتته ٥٠ بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي، كما انخفض الربح التشغيلي في كل من تأمينات النقل والحريق والسفر والحوادث العامة، بينما حققت تأمينات الهندسي والحياة والسيارات الشامل نسبة نمو في الربح التشغيلي عن العام الماضي.

وبالنسبة لترتيب الشركات، فقد حققت شركة التأمين المتحدة أعلى ربح تشغيلي خلال النصف الأول (٢٠١٨) بحوالي ٢١٦ مليون ليرة، بنسبة نمو ٣ بالمئة عن العام الماضي، تلتها التأمين العربية ٢٠٥ ملايين ليرة بنمو عن العام الماضي بنسبة ١٥ بالمئة، ثم المشرق بربح

نتائج أداء ٦ أشهر

٧٣ بالمئة من أرباح شركات التأمين الخاصة من إلزامي السيارات

خلال النصف الأول من العام الجاري، موزعة على الشركات الخاصة كافة، بانخفاض حوالي ٤٦ بالمئة عن عدد الوثائق الصادرة في العام الماضي.

كما بلغ إجمالي عدد وثائق التأمين الصادرة عن الشركات الخاصة من دون وثائق التأمين الإلزامي ٢٢ ألف وثيقة، بنمو عن الفترة نفسها من العام الماضي العام الماضي بنسبة ١٣ بالمئة. وكان أكبر عدد لوثائق التأمين الصادرة عن تأمين فرع التأمين الإلزامي للسيارات ويشكل ٧٥ بالمئة من إجمالي عدد الوثائق، حيث بلغ عدد الوثائق للشركات الخاصة خلال النصف الأول ٢٠١٨ حوالي ٦٨ ألف وثيقة، يليه كل من فرع تأمين السيارات الشامل والتأمين الصحي حوالي ٥,٤ آلاف وثيقة، يليه تأمين النقل والسفر بحوالي ٤,٣ آلاف وثيقة، إضافة إلى ٢٥٠٠ وثيقة تأمين حياة، أما الحوادث العامة والحريق فكان العدد حوالي ١٩٠٠ وثيقة وحريق ٤ آلاف وثيقة، وإضافة إلى ١٢٠ وثيقة في فرع التأمين الهنسي.

تتشغيلية بنحو ٣٥١ مليون ليرة سورية، ثم فرع تأمين النقل تشغيلي ٩٤ مليوناً بانخفاض ٢٢ بالمئة، يليه فرع الحوادث العامة بربح ٧٧ مليون ليرة، والحريق بنحو ٦٣ مليون ليرة، ثم تأمينات الحياة بربح ٤٧ مليون ليرة.

في المقابل سجل فرع التأمين الصحي خسارة تشغيلية بنحو ٤٤٩ مليون ليرة سورية خلال النصف الأول ٢٠١٨، بانخفاض نسبتته ٥٠ بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي، كما انخفض الربح التشغيلي في كل من تأمينات النقل والحريق والسفر والحوادث العامة، بينما حققت تأمينات الهندسي والحياة والسيارات الشامل نسبة نمو في الربح التشغيلي عن العام الماضي.

وبالنسبة لترتيب الشركات، فقد حققت شركة التأمين المتحدة أعلى ربح تشغيلي خلال النصف الأول (٢٠١٨) بحوالي ٢١٦ مليون ليرة، بنسبة نمو ٣ بالمئة عن العام الماضي، تلتها التأمين العربية ٢٠٥ ملايين ليرة بنمو عن العام الماضي بنسبة ١٥ بالمئة، ثم المشرق بربح

